يكون موجودا بالقوة قبل كونه بالفعل فان الموت ليس موجودا في الحي بالقوة وكذا الخمرية في العصير بخلاف الاسكار في الخمر فانه حاصل فيها قبل شربها بالقوة قال فالعلاقة الاولى تغني عن الثانية والثانية لا تغني عن الاولى انتهى فلذلك قتصرت على الاولى وحذفت الثانية

ص والسمع في نوع المجاز مشترط　　وقيل بالوقف وقيل الجنس فقط

ش العلاقة المعتبرة اجمعوا على انه لا يعتبر شخصها بانه لا تستعمل الا في الصور التي استعملتها العرب فيها وعلى انه لا بد من جنسها واختلفوا في النوع فقيل يشترط السمع فيه فليس لنا ان نتجوز في نوع منه كالسبب للمسبب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا وهذا ما صححه الامام واتباعه واختاره في جمع الجوامع وقيل لا يشترط بل يكتفى بالعلاقة التي نظروا اليها فيكفي السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وهذا ما صححه ابن الحاجب وتوقف الآمدي في الاشتراط وعدمه ووضع هذه المسئلة هنا انسب كما قال العراقي من تاخيرها في الاصل عن المسائل الآتية

ص وصحة المجاز في الاسناد　　والفعل والحروف ذو اعتماد
والنجز في الحروف مطلقا منع　　والفعل والمشتق الا في التبع
والمنع في الاعلام عن ذي يعرفه　　وقيل لا ما تلمح الصفة

ش فيه مسائل الاولى قد يكون المجاز في الاسناد لا في المفردات نحو واخرجت الارض اثقالها انبت الربيع البقل فالاخراج والارض والاثبات والربيع حقائق استعملت في موضوعاتها لكن تجوز في نسبة الاخراج للارض والاثبات للربيع وهما بالحقيقة لله تعالى وخالف في ذلك قوم منهم ابن الحاجب والسكاكي لكن قال ابن الحاجب انه حقيقة لاسناد الفعل الى فاعله عرفا وقال السكاكي هو استعارة بالكناية باستعارة لفظ الارض والربيع للفاعل الحقيقي وهو الله والقرينة نسبة الفعل اليه وهو مردود بوجوه اقواها

ان

الارض والربيع

انه لا يجوز اطلاق الفاعل وهو ايضا على الله تعالى لعدم وروده واسماء الله توقيفية الثانية قد يكون المجاز في الافعال والحروف كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة ونادى اصحاب الاعراف ونفخ في الصور فاطلق لفظ الماضي على المستقبل اي ينادي وينفخ مجازا للتحقق وقوعه وعكسه واتبعوا ما تتلوا الشياطين اي ما تلت وقوله فهل ترى لهم من باقية اي ما ترى فهل انتم مسلمون اي اسلموا وهذا ما اختاره ابن عبد السلام والنقشواني وخالف الامام فخر الدين فمنع المجاز في الحروف مطلقا بالذات وبالتبع لان الحرف لا يفيد الا بضمه الى غيره فان ضم الى ما ينبغي ضمه اليه فهو حقيقة او الى ما لا ينبغي فمجاز في الاسناد والتركيب لا في المفرد والكلام انما هو في مجاز المفرد اللغوي ومجاز الاسناد عقلي ومنع ايضا المجاز في الفعل والمشتق كاسم الفاعل والمفعول بالذات وقال لا يدخلهما الا بالتبع للمصدر الذي اشتقا منه فان تجوز فيه تجوز فيهما والا فلا ورد النقشواني ما قاله في الحرف بمنع انه مجاز تركيب بل ذلك الضم قرينة لمجاز الافراد وما قاله في الفعل والمشتق بانه قد ورد التجوز بالفعل الماضي عن المستقبل وعكسه في الآيات السابقة من غير تجوز في مصدرها وباسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي والمستقبل في قوله وان الدين لواقع من غير تجوز في مصدره الثالثة منع الجمهور وقوع المجاز في الاعلام اذ لا بد في المجاز من علاقة ولا علاقة في الاعلام فان وجدت كمن سمى ولده مباركا لما ظنه فيه من البركة فليس مجازا ايضا اذ لو كان كذلك لامتنع اطلاقه بعد زوالها وقال الغزالي تدخل في الاعلام التي للمح الصفة كالاسود والحارث دون التي لم توضع الا للفرق بين الذوات كزيد وعمرو

ص ويعرف المجاز من تبادر　　سواه للافهام عند النادر
وصحة النفي وجمع على　　خلاف صله وان يستعملا
في المستحيل ولزوما قيدا　　وليس بالواجب ان يطردا
ووقفه على المسمى الآخر　　اما على التقدير او في الظاهر

ش للمجاز علامات يعرف بها احدها ان يتبادر غيره الى الفهم لولا القرينة واورد على ذلك

Copyright © King Saud University

ائتلتر